مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية
الترقيم الدولي الموحد (P-ISSN): 2661-7641
الترقيم الإلكتروني الدولي الموحد (E-ISSN) : 2716-8107
مجلد (4)، عدد (2) /ديسمبر 2021 / ص: 77-92

الاستثمار السياحي وَ دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
(استنادا إلى المخطط الوطني للتهيئة السياحية آفاق 2030)

Tourism investment and its role in achieving economic development in Algeria
(Based on the National Tourism Planning Scheme - Prospects 2030)

قسوري إنصاف (Guessouri Insaf)[1]*،
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، insaf_gue@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/02 تاريخ القبول: 2021/11/11 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى دراسة واقع الإستثمار السياحي في الجزائر وآفاقه المستقبلية في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية آفاق 2030، وإعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وإعتماد البيانات الإحصائية وتحليلها ضمن الأدوات المستخدمة. من خلال واقع القطاع السياحي مع التحفيزات والإجراءات المعتمدة بإبراز نقاط القوة الواجب تثمينها ونقاط الضعف الواجب معالجتها وطرح مقارنة شاملة لترقية القطاع كبديل إستراتيجي لقطاع المحروقات، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو واقع الإستثمار السياحي و آفاقه المستقبلية في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية آفاق 2030؟

ولأن السياحة مصدر دائم ولأن الطبيعة وهبت بلدنا بنصيب وافر من الجمال الطبيعي، الأمر الذي يتطلب تسطير إستراتيجية وطنية لترقية السياحة وتحسين وجهة الجزائر تأخذ بعين الإعتبار معالجة العراقيل التي يواجهها المستثمر الوطني في القطاع.

الكلمات المفتاحية: إستثمار سياحي؛ تنمية إقتصادية؛ مخطط وطني للتهيئة سياحة 2030.

تصنيف JEL: L83.F21

Abstract

The research paper aims to examine the reality and future prospects of tourism investment in Algeria in the context of the National Tourism Development Plan, the prospects of 2030. We rely on the descriptive and analytical approaches and the adoption and analysis of statistical data among the tools used.

Through the realities of the tourism sector, together with the incentives and procedures adopted to highlight the strengths to be assessed and the weaknesses to be addressed, and to provide a comprehensive comparison of the upgrading of the sector as a strategic alternative to the fuel sector, by responding to the following problems:

What is the reality of tourism investment and its future prospects under the National Tourism Development Plan 2030?

Because tourism is a permanent source and because nature has given our country a plethora of natural beauty, a national strategy for the promotion of tourism and the improvement of Algeria's destination needs to be flattened, taking into account the obstacles faced by the national investor in the sector.

Keywords: tourism investment; economic development; National Planning Scheme for Tourism 2030.

JEL classification:L83,F21

*المؤلف المرسل: قسوري إنصاف insaf_gue@yahoo.com

مقدمة

الإهتمام الكبير الذي بدأت توليه الدول للقطاع السياحي وإدراك أهميته الكبيرة في تنشيط قطاعات الإقتصاد الوطني المختلفة لما له من تأثير مباشر أو غير مباشر في هذه القطاعات، ولما يحقق للدول من فوائد كبيرة سواء من حيث تشغيل اليد العاملة أو من خلال العائدات الكبيرة التي تحصل عليها الدول من هذا القطاع.

والجزائر أولت إهتمام للقطاع السياحي وسعت للإرتقاء به، إلاّ أنه لم يخص بالإهتمام الكافي الذي يسمح له بأن يكون موردا مدرا للعملة الصعبة والمساهمة في تحقيق التنمية المنشودة، ورغم ذلك لا يمكن أن ننفي وجود مساعي الدولة الجزائرية لجعله في صلب المشاريع التنموية التي تحقق التنوع الإقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي المعتمد على قطاع المحروقات الذي يمثل أزيد من 96% من مصادر العملة الصعبة.

كما تعتبر بداية الألفية مرحلة إنتعاش لمداخيل الجزائر وإعادة الاهتمام بالقطاع السياحي خاصة بعد تبني برامج تنموية من صدور قانون الإستثمار 2001، الذي فتح الباب أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للإستثمار بالقطاع حيث تمّ تخصيص إعتمادات كبيرة لبناء مرافق ومنشآت فندقية وسياحية ما يسمح لتموقع الجزائر خارطة السياحة العالمية،

وللوقوف على الإستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية صغنا الإشكالية التالية:

ما هو واقع الإستثمار السياحي و آفاقه المستقبلية في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية آفاق 2030؟

المنهج المتبع :

تحقيقا لأهداف البحث وللإجابة على إشكالياته وبغية الإلمام بكافة الجوانب النظرية لمحاوره الرئيسية إعتمدنا إلى إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، فالمنهج الوصفي تمّ إستعماله لتوضيح المفاهيم الخاصة بالإستثمار السياحي والمنهج التحليلي تمّ إستعماله في تحليل مختلف الأرقام والجداول التي تمّ الإعتماد عليها بالدراسة.

أهمية الدراسة :

تَكمن أهمية الدراسة في كون القطاع السياحي يمكن أن يصبح بديلاً تنموياً فعّال في الكثير من الدول المتقدمة، إذ تساهم السياحة في تنويع مصادر الدخل وتنشيط باقي القطاعات الإقتصادية ويتوقف دعم المسيرة التنموية من خلال الإهتمام المتزايد للدراسات العلمية الأكاديمية حول أهمية السياحة على مستوى الإقتصاد العالمي أو المحلي، وتمتلك الجزائر من المؤهلات الغنية المادية والطبيعية وما تزخر به من موروث ثقافي في مجال السياحة لو إستغلت بشكل الصحيح يمكن أن يدر على الخزينة العمومية إيرادات ضخمة.

فرضية الدراسة :

يقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها (أنّ الإستثمار السياحي بديل للتنوّع الاقتصادي المعتمد ضمن المخطط الوطني للتهيئة السياحية ضمن آفاق 2030)

الدراسات السابقة :

إعتمدنا في الدراسات السابقة على بعض المقالات العلمية الدولية والتي تعددت وجهة دراساتها وإستفدنا منها في شقها النظري والتطبيقي، والتي نعرضها كما يلي :

*عمار مصطفاوي، رحيمة صالح، وسكينة حملاوي : (فيفري 2021) (الإستثمار السياحي في الجزائر)

من أهم النتائج المتوصل لها: قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في الكثير من الدول لما تحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص عمل وعامل تحفيزي لجذب الإستثمارات الأجنبية، وأكدّ الباحثون على توفير البيئة السياحية المساعدة للنهوض به من القوانين وتشريعات وتقديم التحفيزات للنهوض به؛

*محمد بن ذهبية، صلاح الدين قدري: (نوفمبر 2020)(واقع ومقومات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر) من النتائج الدراسة المتوصل لها : لا بدّ من رفع الآداء في مؤشرات ضمان جاذبية الإستثمار في الجزائر لأن حصة قطاع السياحة من الإستثمارات الكلية لم تبلغ 1.6% من مجموع الإستثمارات والتي لا تكفي بالنهوض لهذا القطاع حسب ما أكده الباحثين بمداخلتهم.

1.مفهوم الإستثمار السياحي (خلفية نظرية)

يّعد قطاع السياحة من أبرز القطاعات في معظم الدول على المستوى الإقتصادي، الإجتماعي، والثقافي، لذا فإن معظم دول العالم على إختلاف مستوى تقدمها تولي إهتمام صناعة السياحة أهمية متزايدة على المستوى المهني و الأكاديمي.

1.1.تعاريف السياحة :

وصفت صناعة السياحة بالعملاق الإقتصادي الجديد والصناعة الأكثر نمواً وتطوراً، لإرتباطها بالعديد من الجوانب سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو العمرانية و حديثاً البيئية، كما نجد أن كل فرع منها في علاقة متبادلة مع ظاهرة السياحة والذي حاول تقديم تعريف يتناسب مع منظور البحث في هذه العلاقة.

*وَ التعريف الذي تعتبره المراجع أكثر شمولا هو تعريف : مؤسس البحث السياحي الباحث هونزيكر (HUNZIKER) رئيس الجمعية العامة لخبراء السياحة العالميين في سنة 1959 في بحث نشره في نفس السنة، تعتبر السياحة حسب هونزيكر: (Robert LANQUAR, 1993, p. 10) " مجموع

العلاقات و الظواهر التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الإعتيادية ،طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحاً لهذا الأجنبي. "

*بتحليل هذا التعريف يمكن إبراز أهم الجوانب الإقتصادية لظاهرة السياحة في ما يلي (François VELLAS, 1996, p. 05):

- يظهر السائح كمستهلك بحت؛
- غرض السياحة يكون للراحة و الإستجمام و ليس للعمل؛
- مدة الإقامة محددة بحد أقصى؛
- هناك جملة من الخدمات التي ترفق ظاهرة السياحة،كالنقل، السفر داخل البلد، المبيت ...الخ

* عرّفت المنظمة العالمية للسياحة "OMT" على أنها : "نشاط إنساني وظاهرة إجتماعية تقوم على إنتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة لهم إلى مناطق خارج مجتمعاتهم لفترة زمنية لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن عام كامل لغرض من أغراض السياحة المعروفة". (سيد لطيف هدى، 2015، صفحة 14)

* تعرفها الأكاديمية الدولية للسياحة على أنها:" إصطلاح يطلق على الرحلات الترفيهية وعلى هذا الأساس هي مجموعة النشطة الإنسانية المعبأة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية وهي صناعة تتعاون على سد حاجات السائح". (علي أحمد هارون، 2000، صفحة 126)

* أما التعريف الذي قدمه الألماني جوبير فريلر "Cuyer Frauler" 1905 بوصفها :" السياحة ظاهرة من ظواهر العصر الحديث و الأساس منها الحصول على الإستجمام وتغيير الجو و المحيط الذي يعيش فيه الإنسان والوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعية ونشوة الإستمتاع بجمال الطبيعة" (يحي سعيدي و سليم العمراوي، 2013، صفحة 97)، وما يُعاب على التعريف السابق إهماله الجوانب الإقتصادية المترتبة عن النشاط السياحي.

* و هو ما حاول العالم النمساوي شولبرن شراتنهومن "Schullard.H.V" التركيز عليه في تعريفه للسياحة 1910، حيث أشار أن السياحة :"إصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة وخصوصاً العمليات الإقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وإنتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة". (يحي سعيدي و سليم العمراوي، 2013، صفحة 79)

- ✓ ***من التعاريف السابقة نستخلص*** : إنّ الظاهرة السياحية في علاقة مع مجموعة من الظواهر الأخرى توصف بأنها ظاهرة إجتماعية، كما توصف كظاهرة إقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الإنسانية والثقافية بين الشعوب ولكن التعريف الذي تتفق فيه كثير من التعاريف هو أنّ السياحة تنشأ للحصول على الراحة وليس العمل وأنها يجب أن لا تؤدي السياحة إلى إقامة دائمة وَ لا تكون لأقل من 24 ساعة.

2.1. تعريف الإستثمار السياحي :

الإستثمار السياحي يسهم بقدر كبير في الناتج الإجمالي الخام للإقتصاديات ما يجعله مورد هام لخلق الثروة وتوفير مناصب شغل وجلب العملة الصعبة.

*عرفته المنظمة العالمية للسياحة على :" التنمية الإستثمارية السياحية والتي تلبي إحتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل والتي تحقق متطلبات المسائل الاقتصادية والإجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة." (رعد مجيد العاني ، 2010، صفحة 19)

*ويمكن تعريفه: النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة ويمكن أن يكون الإستثمار مباشر في قطاع السياحة كبناء الفنادق وتشييد المدن والمركبات السياحية أو يمكن أن يكون استثمار غير مباشر كبناء الطرق والمطارات وتهيئة الحدائق والغابات... (الأمين محمد شريف و محمد مراس، أفريل 2020، صفحة 330)

- ✓ ***نستنتج أنّ*** : الإستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما يتيحه من فرص للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة ويتوقف على تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للإستثمار في مجال السياحة إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في السوق السياحية.

3.1. خصائص الإستثمار السياحي :

يمتاز الإستثمار السياحي بالخصائص التالية: (سعيداني رشيد، أفريل 2017، صفحة 15)

- تمثل نسبة الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي الأصول : الأراضي، المباني، الآلات المعدات، ...فالبنية الفوقية السياحية مثل القرى السياحية من الإستثمارات الثقيلة لأن 75% من الإنفاق الإستثماري يوجه إلى الأراضي والمباني بينما 25% من الإستثمار يوجه إلى التجهيزات والمفروشات؛
- ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الإستثمار لأن أغلب إحتياجات الإستثمار السياحي تكون مستوردة وغالية الثمن بالعملة الصعبة، فالأطعمة والمشروبات وتأثيث وسائل الإيواء تتطلب الإستيراد لكي تتوافق مع حاجات الضيوف الأجانب؛
- ارتفاع تكلفة التأسيس الإستثمارية والرأسمالية كما انّ فترة إسترداد رأسمال المشروع تكون طويلة الأجل؛

التكامل مع أوجه الإستثمار الأخرى من مشروعات والبنى التحتية... فلا بد من وجود تكامل بين القطاع السياحي والمشروعات فهو يعتمد كلي وأساسي على قطاع الزراعة والصناعة والتجارة؛

- جلب الإستثمار الأجنبي يعتمد على وجود المناخ الإستثماري المشجع بالدولة من قوانين وتشريعات وتحفيزات جبائية ومالية وتوفير البنية التحتية والفوقية الملائمة بالمناطق السياحية.

2. آفاق تطوير الإستثمار السياحي في ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030

قامت الدولة خلال السنوات الأخيرة بالعمل على تشخيص معوقات الإستثمار السياحي ومعالجتها لخلق مناخ ملائم للإستثمار، وبهدف تدارك التأخر المسجل في المجال السياحي، قامت الدولة بوضع إستراتيجية وطنية خاصة لتطوير القطاع تجسدت في وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 والذي تم تمديد فترته إلى غاية 2030.

1.2. التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :

لقد تمّ في 2008 صياغة إستراتيجية جديدة حول تطوير قطاع السياحة في الجزائر آفاق 2030 في شكل مخطط يسمى:" المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT" والمشار له في المادة 05 من القانون رقم 01-20 بتاريخ 12-12-2001 المتعلق بالموافقة على مخطط وطني لتهيئة الإقليم المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، ويعدّ جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT حيث يعدّ الإطار المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر وهو وثيقة التي تعلن الدولة من خلاله على ضمان توازن الثلاثية التالية: الأداء الاقتصادي، العدالة الاجتماعية والدعم الأيكولوجي في إطار التنمية المستدامة آفاق 2030

2.2. أهدافه المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :

لقد وضع المخطط الوطني للتهيئة السياحية تصورا شاملا لضمان التوازن الثلاثي المشار له سابقا، إضافة لطرق التنفيذ وتسعى الدولة من خلاله تحقيق جملة من الأهداف العامة والخاصة:.

الأهداف العامة : ونلخصها (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، جانفي 2018) :

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وبديل لقطاع المحروقات؛
- ضمان إشراك القطاعات الأخرى كقطاع الأشغال العمومية وقطاع الفلاحة والثقافة؛
- التوفيق بين السياحة والبيئة؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والبيئي؛
- تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة

الأهداف الخاصة : تبرز أهمية المخطط التوجيهي للسياحة بالإضافة إلى أهدافه العامة من خلال أهداف المخططات الجزئية التي تتضمنها، وهي: (عمار مصطفاوي، رحيمة صالح، و سكينة حملاوي، فيفري 2021، الصفحات 133-134)

* أهداف مخطط وجهة الجزائر: تتمحور الأهداف في ترقية صورة الجزائر لتصبح وجهة سياحية من خلال إعادة الإعتبار للتنافسية السياحية بفضل إستراتيجية التسويق السياحي وإعطاء رؤية وقراءة جديدة للجزائر؛

* أهداف مخطط الأقطاب السياحية: تتمحور حول تسهيل التنافسية والجاذبية وإستمرار الأقاليم وتحقيق التنمية المتوازنة من خلال تطوير كل قطب سياحي وفقا لميزاته وخصائصه سواء

الحموية أو البحرية أو الصحراوية...وقد أحصت وزارة السياحة 225 منطقة للتوسع السياحي على مستوى الوطن، منها 20 منطقة حازت منذ سبتمبر 2015 على مخططات التهيئة و 200 منطقة المتبقية حاليا في طور الدراسة.

*أ هداف مخطط نوعية السياحة : يهدف إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني من خلال التركيز على التكوين والتعليم وتكنولوجيا الإعلام والإتصال بما يتماشى وتطور المنتوج السياحي بالعالم وحثّ المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية والتموقع ضمن منظور تحسين النوعية والعرض السياحي وتشجيع ترقيته في الجزائر.

* أهداف مخطط الشراكة العمومية الخاصة: يتحقق نجاح مخطط التهيئة السياحية بتكامل وتعاون القطاع العام والخاص، إذ يعمل القطاع العام على تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت القاعدية والسهر على توفير الأمن للأشخاص والممتلكات، كما يعمل القطاع الخاص على ضمان أساسيات الإستثمار والإستغلال السياحي لما توفره الدولة.

* أهداف مخطط تمويل السياحة: نظرا لخصوصيات الإستثمار السياحي الذي يتطلب أموال ضخمة في حين تأتي عوائده ببطئ، فإن مخطط تمويل السياحة كان يحظى بأهمية كبيرة ضمن مخطط التهئية السياحية ويهدف إلى تشجيع الإستثمار السياحي من خلال التحفيزات الضريبية والمالية ومرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في إتخاذ القرار وفي تقدير المخاطر وتمويل عتاد للإستغلال وتسهيل تكييف التمويل البنكي للنشاط السياحي.

* الأهداف المادية والنقدية لآفاق 2030: يفرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 200تعريف للأهداف المادية وصيغة الميزانية المطلوبة لبلوغ ذلك (عدد الأسرة، عدد السواح، المداخيل، العمال)، ويتعلق الأمر بتحديد خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية التي ترمي إلى تلبية الطلب الدولي والطلب الوطني الذي سيزيد عن 11 مليون سائح آفاق 2025 ومن أجل توفير 40.000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السبعة للإمتياز ويتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الإستثمار عن 2.5 مليار$ على مدى 07 سنوات (الآفاق) 2025، أي 350 مليون$ أمريكي سنويا وبالنسبة للأقطاب السياحية السبعة للإمتياز ، ويمكننا تصور جهد إضافي بمبلغ 01 مليار$ أمريكي لكل باقي البلاد وتوظيفه لسدّ العجز البنيوي آفاق 2030.

الجدول 1. الأقطاب السياحية السبعة في الجزائر

القطب السياحي للإمتياز شمال شرق	عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس
القطب السياحي للإمتياز شمال وسط	الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، تيزي وزو
القطب السياحي للإمتياز شمال غرب	مستغانم، وهران، تلمسان، عين تيموشنت، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان
القطب السياحي للإمتياز جنوب شرق –الواحات-	غرداية، بسكرة، الوادي، منيعة، ورقلة
القطب السياحي للإمتياز جنوب غرب	أدرار، بشار، البيض، النعامة
القطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير طاسيلي –ناجر-	إليزي
القطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير –الأهقار-	تمنراست

شكل 1. أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

المصدر: (خثير شين، مشتر فاطمة، و آمال موساوي، العدد 04، 2020، صفحة 283)

شكل 2. مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

المصدر: (خثير شين، مشتر فاطمة، و آمال موساوي، العدد 04، 2020، صفحة 284)

كما يعتبر التخطيط السياحي رسم تقديري للنشاط السياحي في دولة معينة و في فترة زمنية محددة، ويلزم الدولة حصر الموارد السياحية من أجل تحديد أهداف و الخطط السياحية من خلال تنفيذ برامج مسطرة بآجالها، وهو ما تسعى له السياحة الجزائرية، ولنجاحه لا بدّ أن لا يكون محصورا على الجهات الحكومية إذ يجب أن يشترك فيه القطاع الخاص والأفراد المستهلكين والمجتمع المضيف للسياحة و مزايا التخطيط السياحي حين يساعد على تحديد و صيانة الموارد السياحية والإستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل. كما أنّه يوفر أرضية مناسبة لإتخاذ القرار لتنمية السياحة من خلال دراسة الواقع الحالي والمستقبلي مع الأخذ بعين الإعتبار الأمور السياسية والإقتصادية التي تقررها الدولة لتطوير السياحة، كما أنه يوفر المعلومات والبيانات الإحصائية والخرائط والتقارير ويضعها تحت يد طالبها (بغدادي إيمان، جانفي 2020، صفحة 73)

3. واقع القطاع السياحي بالجزائر ومساهمته في التنمية الاقتصادية

القطاع السياحي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المطلوب الذي وصلت له الدول المجاورة (تونس والمغرب) رغم تفوق الجزائر على هذه الدول من حيث الإمكانات المادية أو الطبيعية والذي يحتاج إلى بنية واسعة من المؤسسات السياحية والخدمات المتنوعة.

1.3. السواح الوافدين للجزائر بالفترة (2015-2018) :

تتمثل الإمكانيات السياحية المادية في توفير طاقة فندقية باختلاف تصنيف وحداتها لتتناسب مع مختلف المستويات الإقتصادية للسائحين، إضافة إلى البنية التحتية كالطرقات،

المطارات، الموانئ، وشبكة الاتصالات، والتي تساهم في تدعيم كل القطاعات ومنها قطاع السياحة، وما يترتب على ذلك من إستقطاب مزيد من السياح، وإطالة مدة إقامتهم بالبلد السياحي المضيف.

وتمثل الليالي الفندقية مدة الإقامة التي يقضيها الوافدون طيلة رحلاتهم السياحية في البلد السياحي المضيف والجدول الموالي يوضح عدد الوافدين الأجانب والمقيمين والليالي الفندقية.

جدول 2. الطاقة الفندقية للجزائر بالفترة 2015-2018

	الوافدون						الليالي الفندقية		
	الأجانب	منهم في الموسم السياحي الصحراوي	المقيمون	منهم في الموسم السياحي الصحراوي	مجموع الوافدون	منهم في الموسم السياحي الصحراوي	الأجانب	المقيمون	المجموع
2015	443017	16501	3771865	218373	4216712	234077	839161	6307411	7116572
2016	583476	7506	3730704	132507	4320180	140103	992611	6289910	7276521
2017	735105	17502	3688543	112837	4423648	138339	1146036	6260409	7406470
2018		25871		300143		3326014	1525358	6010676	7536034

المصدر: (محمد بن ذهبية و صلاح الدين قدري، 2020، صفحة 10)

2.3.الهياكل السياحية بالفترة (2015-2018) :

تمثل الوحدات الفندقية الموزعة على مختلف جهات الوطن والتي تمثل المكان الذي يتوجه له السياح لقاء عطلهم وفترات الراحة والإستجمام، وهي تعتبر مؤشر مهم لنجاح القطاع.

جدول 3. الهياكل السياحية حسب الطابع 2015-2018

السنة	2015	2016	2017	2018
حضري	62479	66155	69861	74712
ساحلي	30380	30500	31326	32581
صحراوي	3636	4780	4928	5477
حموي	3866	4102	4266	4502
مناخي	1883	1883	1883	1883
المجموع	102244	107420	112264	119155

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2018،ص10.

من خلال الجدول يظهر أن الهياكل السياحية شهدت زيادة في عدد الإيواء الخاص بالسواح الوافدين حيث أنتقلت طاقة الإستيعاب من 102244 سرير سنة 2015 لـ 119155 سرير نهاية 2018، وأكبر زيادة شهدتها المرافق الفندقية في المناطق الحضرية في حين أنّ الزيادة التي شهدتها البقية كانت قليلة أما المرافق ذات الطبيعة المناخية فبقيت ثابتة .

شكل 3. إجمالي عدد العمال في قطاع السياحة 2015-2018

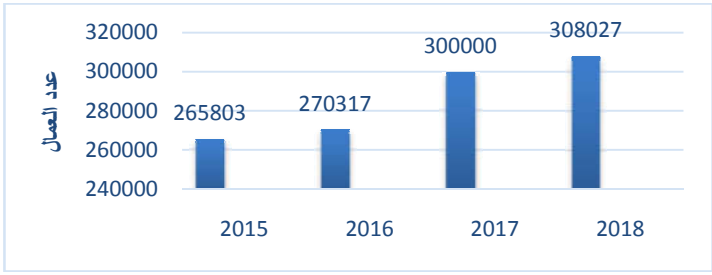

المصدر : (محمد بن ذهبية و صلاح الدين قدري، 2020)

3.3 . مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (2015-2018) :

شكل 4. إجمالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

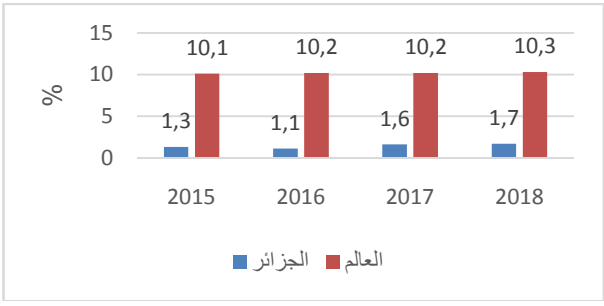

المصدر:(وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2021)

يلاحظ من الشكل أنّ مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تبقى ضعيفة رغم نموها المستمر من 2015 إلى 2018 إذ لم تتجاوز هذه المساهمة سقف 2% مقارنة مع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي المستقر عند 10%، كما أنّ محدودية مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي دليل على إهمال القطاع رغم المقومات السياحية والطبيعية .

أما عن مساهمة السياحية الدولية في الصادرات نجدها لم تتجاوز عتبة الـ 1% وهي بعيدة نسبيا عن المتوسط العالمي الذي يتراوح بين 6.5% و 7% ويعزى إلى تجاهل قطاع السياحة كنشاط مولد للعملة الصعبة وإعتماد الدولة على قطاع المحروقات كلياً.

شكل 5.مساهمة إيرادات السياحة الدولية في الصادرات

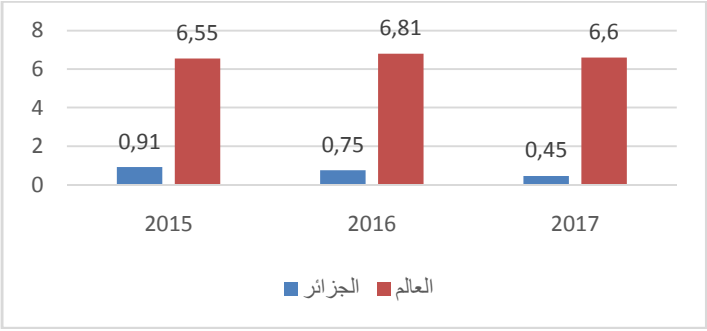

المصدر:(وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2021)

4.الإستثمار في القطاع السياحي بالجزائر.

إنّ مؤشر الإستثمار في أي قطاع يعدّ مؤشر مهم للإستراتيجية المتبناة بالدولة والجزائر تسعى لوضع القطاع السياحي من القطاعات المهمة.

1.4 .المشاريع المنجزة (2015-2018) :

جدول 4.المشاريع المنجزة (2015-2018)

السنة	2015	2016	2017	2018
عدد المشاريع	58	106	107	67
معدل النمو %	-	82.76	0.94	-37.38
عدد الأسرة	4241	9843	10162	5773
معدل النمو %	-	132.09	3.24	-43.19
عدد العمال	1951	5049	4476	2447
معدل النمو %	-	185.79	11.35-	-45.33

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2018،ص18

من الجدول نلاحظ التراجع في عدد المشاريع المستلمة والسبب يعود لطول مدة إنجازها من جهة، والمشاكل التي تعترضها بسبب أنّ هذا النوع من المشاريع تتكفل به شركات ذات تصنيف عالي أغلبها شركات أجنبية، أما بالنسبة للتجميد والتعطيل الذي يمس عمليات الإنجاز يعود بالسلب على التشغيل والآفاق المرسومة.

2.4. المشاريع المتوقفة (2015-2018) :

إن توقف المشاريع أو تجميدها هو مؤشر سلبي عن سير الأنشطة الاقتصادية وهو دليل على عدم قدرة الدولة على الإستمرار في تمويلها، وقد لجأت الجزائر بعد التراجع الكبير في مداخيل القطاع النفطي المحرك الرئيسي لكل القطاعات الاقتصادية، إلى تجميد الكثير من المشاريع

بمختلف القطاعات حسب الأولوية وهو مؤشر آخر على تراجع مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

جدول 5. المشاريع المتوقفة (2015-2018)

السنة	2015	2016	2017	2018
عدد المشاريع	101	119	147	181
معدل النمو %	-	%17.82	%23.53	%23.13
عدد الأسرة	8591	13397	16985	19745
معدل النمو %	-	%55.94	%26.78	%16.25
عدد العمال	3732	5003	6978	8535
معدل النمو %	-	%34.06	%39.48	%22.31

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2018،ص17

من الجدول نلاحظ العدد الكبير من المشاريع السياحية المتوقفة الذي وصل 181 مشروع سياحي مما يعني تأخر آخر يضاف للمدى الزمني المتوسط أو الطويل، مما نستنتج أن إمكانية تحقيق أهداف المخطط التوجيهي للسياحة 2030 أمرا صعب المنال في ظل الظروف .

5. تقييم القطاع السياحي و أسباب ضعفه

على الرغم من الإمكانات الهائلة التي تمتلكها الجزائر بالتنوع السياحي إلاّ أنّ واقع القطاع لا يزال يراوح مكانه، ويجعل من الصعب تحقيق أهداف المخطط الوطني للتهيئة السياحية ومن لعل من أهم الأسباب التي جعلت تقدمه بطيء: (عمار مصطفاوي، رحيمة صالح، و سكينة حملاوي، فيفري 2021، صفحة 147)

- تخلي الدولة على تمويل المشاريع الإستثمارية وترك المجال للخواص بسبب تراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة إثر الصدمات الذي شهدته الأسواق العالمية في أسعار النفط؛
- عدم مواكبة المنظومة البنكية للنشاط السياحي، خاصة مع غياب وكالات الصرف ووسائل الدفع الحديثة وهذا ما يؤكده تقرير تنافسية إقتصاديات الدول العربية الصادر عن صندوق النقد العربي الذي أظهر مؤشر الإئتمان للجزائر بقيمة سالبة ؛
- تدني مستوى الخدمات السياحية المقدمة مع غياب السياحة لدى الأشخاص الممارسين للنشاط وحتى لدى عامة المجتمع؛
- محدودية إستعمال التكنولوجيا ووسائل الإتصال الحديثة في الترويج للسياحة الجزائرية مع عدم قدرة الوكالات السياحية على تسويق المنتوج السياحي بالطرق الحديثة المبتكرة؛

- عدم إستقرار المنظومة القانونية الأمر الذي لا يحفز مناخ الإستثمار في غياب إستراتيجية واضحة المعالم من الدولة الجزائرية فيما يتعلق بترقية القطاع السياحي؛
- التقهقر الكبير بالصناعات التقليدية التي تعبر عن التنوع الثقافي بسبب عزوف الشباب عن الولوج لهذا الفضاء الاقتصادي.

خلاصة

يعود ضعف القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري إلى إهماله في مختلف برامج التنمية الإقتصادية وإعتباره غير مهم مقارنة بالقطاعات الأخرى في الإقتصاد، وبدلا عن ذلك كان الإعتماد الكلي على قطاع المحروقات، واليوم وبعد تراجع أسعار البترول وتراجع الموارد المالية، تغيرت المفاهيم وأصبحت من الضروري التفكير في" مرحلة ما بعد البترول "، ولأن السياحة مصدر دائم ولأن الطبيعة وهبت بلدنا بنصيب وافر من الجمال الطبيعي، الأمر الذي يتطلب تسطير إستراتيجية وطنية لترقية السياحة وتحسين وجهة الجزائر تأخذ بعين الإعتبار معالجة العراقيل التي يواجهها المستثمر الوطني في القطاع.

سعت الجزائر من خلال المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية إلى توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع، غير أنها إصطدمت بعراقيل وصعوبات حالت دون توفير البيئة السياحية المرجوة من المخطط وهو ما ينفي صحة الفرضية الرئيسية.

لقيامصناعةسياحيةجزائريةوتطويرهابمايخدمالتنميةالإقتصادية،الإجتماعية،والثقافيةللبلدلابدمنجملةمنالتوصياتالتي تكفل مشاغل القطاع السياحي والعمل على تطويره وهي:

- إصدار المزيد من التحفيزات الإستثمارية والإعفاءات الضريبية؛
- تشجيع التعاون الشراكة في المجال السياحي، وذلك من خلال مراجعة قوانين الإستثمار وجعلها أكثر مرونة لجلب المستثمرين، والإهتمام بالبنى التحتية وتحديثها خصوصا الطرق، المطارات والسكك الحديدية...الخ؛
- تحسين الخدمات السياحية، وذلك بتدريب وتكوين العاملين في هذا القطاع والاهتمام باللغات الأجنبية؛
- توفير وسائل النقل والمواصلات المريحة، لتسهيل تنقل السياح بين المناطق السياحية المختلفة خاصة الجوية منها؛
- الاهتمام بالترويج السياحي سواء السمعي والمرئي والمكتوب للتعريف بالمناطق السياحية، وإتاحة إستخدام التكنولوجيا في مختلف المجالات السياحية والفندقية؛
- إرساء ثقافة سياحية لدى المجتمع الجزائري لتشجيع السياحة وإيجاد توافق بين السواح المحليين والأجانب؛

- توفير بنية تحتية قادرة على إستقبال السواح من مرافق سياحية متنوعة التصنيف مع شبكة نقل ومواصلات كافية؛
- التعريف بالمنتوج السياحي بإستخدام الأساليب الترويجية المناسبة وتعميم رقمنة القطاع؛
- الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال السياحي خاصة الدول المجاورة.

المراجع

1. François VELLAS .(1996) .*Tourisme mondiale*.Paris: economica.
2. Robert LANQUAR. (1993). *Le Tourisme International.* Paris: 5eme édition , Presses universitaires.
3. الأمين محمد شريف، و محمد مراس. (أفريل 2020). تأثير القطاع السياحي على مؤشرات النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة الإستراتيجية والتنمية: عدد خاص بالملتقى الوطني حول السياحة الصحراوية الواقع وسبل التطوير*.
4. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. (جانفي 2018).
5. بغدادي إيمان. (جانفي 2020). أثر إستراتيجية الترويج السياحي على التخطيط السياحي. (جامعة قسنطينة، الجزائر، المحرر) *مجلة حقول معرفية للعلوم الإجتماعية والإنسانية*.
6. خثير شين، مشتر فاطمة، و آمال موساوي. (العدد 04، 2020). الإستثمار في القطاع السياحي كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. *مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة* .
7. رعد مجيد العاني . (2010). *الإستثمار والتسويق السياحي* . عمان، الأردن: جار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
8. سعيداني رشيد. (أفريل 2017). أهمية الإستثمار السياحي في التنمية الإقتصادية- دراسة حالة الجزائر-. *مجلة البشائر الإقتصادية*.
9. سيد لطيف هدى. (2015). *السياحة بين النظرية والتطبيق* . القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
10. علي أحمد هارون. (2000). *أسس الجغرافيا الإقتصادية*. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
11. عمار مصطفاوي، رحيمة صالح، و سكينة حملاوي. (فيفري 2021). الإستثمار السياحي في الجزائر . *مجلة الإستراتيجية والتنمية: عدد خاص المؤتمر الدولي الإتجاهات الحديثة في صناعة السياحة والآثار*.
12. محمد بن ذهبية ، و صلاح الدين قدري. (11, 2020). واقع ومقومات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر. (جامعة الونشريسي تيسمسيلت، المحرر) *سبل تعزيز وتنمية السياحة المستدامة*.
13. وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (09, 2021). *www.mtatf.gov.dz*. تم الاسترداد من www.mtatf.gov.dz.
14. يحي سعيدي، و سليم العمراوي. (2013). مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية: حالة الجزائر. (مجلة الجامعة، عدد36، المحرر) *مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية*.